

الفرع الأول: التضخم

1- تعريف التضخم هو الحالة التي يشهد فيها الإقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تخضع لشرعية واسعة من المواطنين.

2- أنواع التضخم

أ- حسب معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يقسم التضخم إلى:

- **التضخم الظاهر (الطليق أو المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات والتأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

- **التضخم المكيوت (المقيد):** هو التضخم الذي تحدده الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الإستمرار في الإرتفاع، ومن ثم الحد من حركات الإلتجهاات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

ب- حسب معيار حدة التضخم: حسب هذا المعيار يمكن التمييز بن النوعين التاليين:

- **التضخم الزاحف:** هو الإرتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، أي أن هذا الإرتفاع يكون بطيئا في حدود 2% سنويا.

- **التضخم الجامح:** هو أشد أنواع التضخم آثارا وضرا على الإقتصاد الوطني، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف، وبسرعة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وتخزن للقيم، مما يدفع السلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها وما يصحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الإقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

3- أسباب التضخم: يمكن إرجاع أسباب التضخم إلى إرتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي، ويمكن توضيح هذه العوامل إلى ما يلي:

أ- العوامل المدافعة بالطلب الكلي إلى الإرتفاع

- **زيادة الكتلة النقدية المتداولة،** عندما يكون هناك عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

- **نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الإئتمانية وخلق النقود.**

ب- العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الإنخفاض

- نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإقتصادي توفيرها : كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية ... وغيرها.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز عن سد النقص في العرض.
- تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل.
- عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل: الحروب، الجفاف ... وغيرها.

4- علاج التضخم

أ- علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي:

- السياسة النقدية: يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الإقتصاد، كلما ارتفعت معدلات التضخم والعكس صحيح. وتعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الإئتمان الممنوح، وبالتالي ستخفض مستويات الطلب الكلي وتراجع معدلات التضخم، بإفتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها. كما يمكن ان يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم بإستخدام نسبة الإحتياطي الإلزامي التي على البنوك التجارية الإحتفاظ بها. فمع ارتفاع معدلات التضخم يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الإئتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم. كما قد يلجأ البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة لمعالجة التضخم.
- السياسة المالية: يمكن خفض معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب. ففي حالة ارتفاع التضخم تقوم الدولة بزيادة معدل الضريبة من جهة وتقليص الإنفاق الحكومي من جهة ثانية مما ينتج عنه انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تراجع معدل التضخم.

ب- سياسات جانب العرض: وتشمل ما يلي:

- تخفيض معدلات الضرائب.
- إصلاحات أسواق العمل.
- تحسين التعليم والمهارات والتدريب.
- تحرير أسواق السلع والخدمات.
- حوافز لتمكين الشركات الناشئة.

المحور الخامس: التضخم والسياسة النقدية

- تحسينات على البنية التحتية.

الفرع الثاني: السياسة النقدية

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية . كما تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الإقتصادي، مصحوب بمستوى مرتفع من العمالة.
- ضمان الاستقرار النقدي، عن طريق استقرار أسعار الفائدة، المستوى العام للأسعار ، الكتلة النقدية المتداولة.
- استقرار أسعار الصرف: قابلية صرف العملة الوطنية والمحافظة على قيمتها الخارجية.
- إنشاء أسواق نقدية ومالية متطورة ومستقرة.
- دعم السياسة الإقتصادية للدولة.

ثالثاً: أنواع السياسة النقدية

أ- سياسة نقدية توسعية: يتم تطبيقها في حالة الركود الإقتصادي (انخفاض مستويات النشاط الإقتصادي)، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها زيادة مستويات المعروض النقدي، وخفض أسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي على المزيد من التوسع في منح الإئتمان لتمويل الإستثمارات والمشروعات، وبالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من فرص العمل.

ب- سياسة نقدية انكماشية: في حالة الرواج الإقتصادي (ارتفاع مستويات النشاط الإقتصادي) وظهور ضغوط تضخمية، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي، ورفع أسعار الفائدة لحد القطاع المصرفي على تقليل مستويات منح القروض لإمتصاص الضغوط التضخمية.

رابعاً: أدوات السياسة النقدية

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

-نسبة الإحتياطي الإلزامي: تمثل نسبة ما يمكن أن تحتفظ به البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي، وتسجل في جهة الخصوم ضمن ميزانية البنك المركزي، الذي يحدد نسبتها الأخير وفق نسبة معينة.

المحور الخامس: التضخم والسياسة النقدية

سياسة توسعية: خفض نسبة الإحتياطي القانوني ينتج عنه ارتفاع الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الائتمان.

سياسة انكماشية: الحالة المعاكسة

- سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. ويتحرك سعر إعادة الخصم حسب حالي التضخم والكساد، حيث تطبق سياسة انكماشية في التضخم وسياسة توسعية في الكساد.

سياسة انكماشية: رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى تراجع عملية إعادة الخصم (أي ينقص حجم النقود المتداولة) وبالتالي ارتفاع كلفة الائتمان (ارتفاع معدل الفائدة) مما يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان وبالتالي حجم الاستثمار.

سياسة توسعية: من أجل رفع عرض النقود يقوم البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم وينتج عنه اتساع عملية إعادة الخصم مما يؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان (تدني معدل الفائدة) وبالتالي ارتفاع حجم الائتمان الذي ينتج عنه ارتفاع حجم الاستثمار.

- عمليات السوق المفتوح: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية أو المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة أو الإحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية والتأثير في مقدارها على خلق الائتمان ومن ثم تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الإقتصادي.

ففي حالة معاناة الإقتصاد من **ظاهرة التضخم** يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود، فيتقلص حجم السيولة، وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان. أما إذا كان الإقتصاد يعاني من **ظاهرة الإنكماش**، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الإقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.

2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية (المباشرة)

- تأطير الائتمان: يتمثل في تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) بما تملكه من سلطة إدارية ونقدية، بتحديد سقف القروض الممنوحة ونسبها واتجاهها، وفق رزنامة زمنية موزعة على السنة، وفي حال الإخلال يفرض البنك المركزي تدخله بعقوبات على البنوك التجارية المخالفة.

- النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك

المحور الخامس: التضخم والسياسة النقدية

التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

– **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

– **التأثير والإقناع الأدبي:** هو أداة يحاور من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية، أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل.